المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الحادية والعشرون / العدد 78/ شهر ايلول/ سنة 2023

تاريخ استلام البحث/2022/10/9 تاريخ قبول النشر/2022/10/20

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X

https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.14

واقع إيرادات الموازنة العامة الاتحادية العراقية في ظل جائحة كورونا

The reality of Iraqi federal budget revenues in light of the Corona pandemic

حاتم كريم أحمد/ باحث أ. د. عبدالرزاق حمد حسين/المشرف

Hatem Karim Ahmed Dr. Abdul Razzaq Hamad Hussein

Hatem93.a@gmail.com abidalhamad@tu.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة تكريت

الكلمات المفتاحية: الايرادات العامة ، الموازنة العامة ، جائحة كورونا.

Keywords: public revenues, the general budget, the Corona pandemic

المستخلص

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين جائحة كورونا وإيرادات الموازنة العامة الاتحادية العراقية للمدة (2010-2021) ومدى تأثر الإيرادات العامة بجائحة كورونا من خلال دراسة واقع الموازنة العامة وتحليلها أقتصادياً. أما هدف الدراسة كان التعرف على الدور الذي لعبته جائحة كورونا على واقع إيرادات الموازنة العامة الاتحادية العراقية، وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها لعبت جائحة كورونا دوراً كبيراً في أنخفاض ألايرادات العامة الممولة للموازنة الاتحادية بسبب أنخفاض اسعار النفط العالمية، إذ توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات أهمها إن اعتماد العراق على النفط مصدراً أساسياً لتمويل الإيرادات العامة جعله عرضة للصدمات التي يتعرض لها القطاع النفطي ، وأوصت الدراسة بتبني استراتيجية التحول من الأقتصاد الأحادي الجانب إلى أقتصاد متنوع ومتعدد مصادر الإيرادات ، وهذا يحتاج إلى وجود مؤسسات جيدة عالية الكفاءة والنزاهة في وضع الخطط والسياسات لتحقيق هذا التحول، فضلاً عن التدخل الحكومي والإسناد المباشر في عملية التنويع.

Abstract

This study dealt with the relationship between the Corona pandemic and the revenues of the Iraqi federal general budget for the period (2010-2021) and the extent to which public revenues were affected by the Corona pandemic through studying the reality of the general budget and analyzing it economically. As for the aim of the study, it was to identify the role played by the Corona pandemic on the reality of the revenues of the Iraqi federal general budget, and the study starts from the hypothesis that the Corona pandemic played a major role in the decline in public revenues funded for the federal budget due to the decline in global oil prices, as the study reached a number of conclusions, the most important of which Iraq's dependence on oil as a main source for financing

تاريخ استلام البحث/2022/10/9 تاريخ قبول النشر/2022/10/20
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.14

public revenues made it vulnerable to the shocks that the oil sector is exposed to, and the study recommended adopting a strategy of transformation from a unilateral economy to a diversified economy with multiple sources of revenue, and this requires the existence of good institutions with high efficiency and integrity in developing plans and policies to achieve this Transformation, as well as government intervention and direct attribution in the diversification process.

المقدمة

يعد الاقتصاد العراقي أحد الاقتصادات الريعية التي تعتمد على الايرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة ، وحجم هذه الايرادات مرهون بتغيرات دولية: كالطلب العالمي والاوضاع السياسية والامنية والمنافسة بين الدول المنتجة وغيرها مما يجعل هذه الايرادات عرضة لتغيرات مفاجئة قد تشكل بعض الاحيان صدمة كبيرة إلى الموازنة العامة الاتحادية العراقية كما هو عليه الحالي في ظل جائحة كورونا.

أهميــة الدراســة: تنبثق أهمية الدراسة من أهمية الموازنة العامة على وجه العموم والإيرادات على وجه الخصوص، إذ إن صدمة انخفاض الايرادات العامة بسبب جائحة كورونا قد ولدت أثاراً كبيرة على واقع الموازنة العامة والاقتصاد العراقي بشكل عام.

مشــكلة الدراســة: مشكلة الدراسة تتلخص في مدى تأثر ايرادات الموازنة العامة الممولة للموازنة العامة بسبب جائحة كورونا التي أدت إلى انخفاض اسعار النفط العالمية.

فرضــية الدراســة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها لعبت جائحة كورونا دوراً كبيراً في انخفاض الإيرادات العامة الممولة للموازنة الاتحادية بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى معرفة الدور الذي لعبته جائحة كورونا على واقع إيرادات الموازنة العامة الاتحادية العراقية في ظل جائحة كورونا .

منهجية الدراسة: من اجل التوصل إلى صحة الفرضية التي تبنتها الدراسة فأنها اعتمدت على المنهج - الوصفي لتحليل تطور الايرادات العامة واتجاهها

البعد الزماني والمكاني للبحث: البعد الزمني للجث (2010-2021) وكان العراق بعداً بمكانياً

ثانيا- الاطار النظري للموازنة العامة .

1- **مفهوم الموازنة العامة:** تعد الموازنة العامة للدولة من اهم أدوات التخطيط المالي، كونها الأداة الأساسية التي يتم بها تحديد أهداف الحكومة وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد المتاحة وتوزيعها بشكل أمثل، فمن المعلوم أنه ليس هناك دولة لها القدرة في الحصول على الموارد بصورة غير محدودة، لذلك فإن اساس إعداد الموازنة العامة للدولة يرتكز في عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة أي تحقيق أكبر قدراً ممكناً من المنافع باستخدام مواردها (الخطيب، المهأيني، 2016،

تاريخ استلام البحث/2022/10/9 تاريخ قبول النشر/2022/10/20
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.14

363). وعرَّفها القانون المالي الأساسي السوري بموجب المادة الثانية بأنها : "الخطة المالية الأساسية السنوية لتنفيذ الخطة الاقتصادية وذلك بما يحقق أهداف هذه الخطة ويتوقف مع بنيانها العام والتفصيلي" (صيبرينة،109،2014). وتعرَّف الموازنة بأنها خطة تفصيلية بكيفية التصرف بالموارد أو توضح عملية استغلال الموارد المتاحة وكيفية استغلالها خلال مدة زمنية معينة، فالموازنة تعد وثيقة رسمية تتضمن الأهداف وكيفية تطبيقها بصيغة رقمية ضمن أمد زمني معين، وبذلك يمكن وصفها بأنها خطة مالية توضح بالأرقام الموارد وأوجه انفاقها خلال مدة زمنية معينة(الجميل،23،2008).

2 ـ اهمية الموازنة العامة:

1- **أهمية الموازنة العامة من الجانب الاقتصادي:** تبرز الأهمية الاقتصادية للموازنة العامة من خلال الدور الذي تؤديه الحكومة في التأثير على الحياة الاقتصادية، ففي الدول المتقدمة اصبحت الموازنة العامة وسيلة لتحقيق العمالة الكاملة، والمساهمة في زيادة الدخل الوطني ورفع مستوى المعيشة، لذلك فمن الأهداف الرئيسية للموازنة العامة السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ولو لزم الأمر الخروج عن مبدأ التوازن، ومن ثم يظهر لنا مدى اهمية الموازنة العامة بالنسبة للدولة لأنه من خلال ما تتضمنه من بنود الموازنة والتأثير فيها يمكن الوصول إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة (دردوري،99،2014).

2 - اهمية الموازنة في الجانب السياسي: للموازنة العامة أهمية كبيرة كونها تمارس تأثيرا حقيقيا على طبيعة النظام السياسي واستقراره، وهذا واضح في وجود علاقة وثيقة بين الموازنة والبرلمان، إذ تعد وسيلة ضغط يستعملها البرلمان للتأثير على الحكومة سواء من حيث تعديلها ام رفضها، حتى تجبر الحكومة على تعديل منهج سياستها تحقيقا لبعض الأهداف السياسية والاجتماعية (صبرينة،116،2014).

3**ـ اهمية الموازنة العامة من الجانب الاجتماعي:** تبرز اهمية الموازنة العامة من الناحية الاجتماعية كونها تحقق العدالة الاجتماعية، إذ تعمل من خلال أدواتها بالتأثير بشكل إيجابي على مستوى الدخل وذلك من خلال سياسة اعادة توزيع الدخول بين الشرائح المختلفة للمجتمع، من خلال فرض ضرائب تصاعدية أو تقديم منح ومساعدات للطبقات الفقيرة داخل المجتمع، وجباية الاموال من الاغنياء بقصد تقليل الفجوة بين طبقات المجتمع المختلفة والحدّ من استهلاك المواد الضارة مثل تشديد الضرائب على المشروبات الكحولية والسلع الكمالية، و للموازنة دور كبير في تحقيق زيادة ملموسة في عدد السكان من خلال فرض ضرائب على العزاب وبالعكس في حال رغبت الدولة في تقليل النسل أو تحديده ومنح مساعدات اجتماعية للعزاب (خوشناو،2012، 25).

4- اهمية الموازنة العامة في الجانب القانونية: تصدر الموازنة بقانون ويعرف بقانون ربط الموازنة فهي من ناحية الشكل تمرُّ بالمراحل التي يمرُّ بها القانون جميعها، إذ تصدر من السلطة التشريعية في شكل قانون، فهو تنظيم تعدُّه السلطات التنفيذية للنفقات العامة والإيرادات العامة ضمن إطار

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الحادية والعشرون / العدد 78/ شهر ايلول/ سنة 2023
تاريخ استلام البحث/2022/10/9 تاريخ قبول النشر/2022/10/20
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.14

القوانين السارية، أي أنها وثيقة تشريعية وتصدر بشكل قانون مالي في العديد من الدول تنظم المسائل المالية للدولة وبوجه الخصوص فيما يتعلق بالموازنة العامة وفرض الضرائب وتعديلها والغائها وجباية الأموال العامة وإجراءات صرفها وعقد القروض العامة ، ويجب أن تستند الموازنة وبما تتضمنه إلى قانون قائم (البرعى،531،2005).

4 ـ هيكل الموازنة العامة: تتكون الموازنة العامة من جانبين هما:-

1- النفقات العامة: تعرف النفقات العامة بأنها المبالغ المالية التي تقوم بصرفها الحكومة أو الجماعات المحلية بقصد تحقيق منفعة عامة، ويمكن تعريفها بأنها عبارة عن استعمال مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع الحاجات العامة (عباس،2005، 65). أو هي عبارة عن مبلغ مالي نقدي يصدره شخص معنوي عام أو من قبل الدولة أو إحدى هيئاتها بهدف تحقيق النفع العام (الخطيب،شامية،2018، 56).

2- الإيرادات العامة: يقصد بها كأداة مالية مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من اجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي (ناشد،2000، 85).

تعرّف بأنها الأموال التي تجنيها الدولة من مختلف المصادر والجهات من أجل تمويل النفقات العامة والإيفاء بالحاجات العامة (العامري،الحلو،2020، 50).

و يمكن تقسيمها إلى الآتي:

أ- **الإيرادات الأصلية والإيرادات المشتقة** (الدليمي،2010، 72)

- **الإيرادات الأصلية:** هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من إيرادات ممتلكاتها.
- **الإيرادات المشتقة:** هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من خلال ما تقتطعه من ثروات الآخرين مثل الضرائب.

ب- **الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية** (الشلة ،2005، 51)

- **الإيرادات العادية**: هي تلك الإيرادات التي تتكرر بصورة دورية في الموازنة خلال مدة زمنية متعاقبة كإيرادات أملاك الدولة والضرائب والرسوم.
- **الإيرادات غير العادية**: هي الإيرادات التي لا تتكرر في الموازنة العامة أي تكون استثنائية كالقروض أو الإصدار النقدي.

أ-الإيرادات الاجبارية والإيرادات الاختيارية (البرعي، 2005، 205)**.**

- **الإيرادات الاجبارية**: هي الإيرادات العامة التي تستعمل الدولة سلطتها السيادية في الحصول عليها، كالضرائب والرسوم والغرامات.
- **الإيرادات الاختيارية** : هي تلك الإيرادات التي لا يتم بها استعمال السلطة الاجبارية في الحصول على عليها مثل: إيرادات أملاك الدولة أو الإعانات.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الحادية والعشرون / العدد 78/ شهر ايلول/ سنة 2023
تاريخ استلام البحث/2022/10/9 تاريخ قبول النشر/2022/10/20
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.14

ثالثا : جائحة كورونا.

1- مدلول فايروس كورونا: يعرَّف الفايروس بشكل عام (هو كائن دقيق أصغر من الجرثوم لا يمكن أن ينمو أو يتكاثر إلا داخل الخلايا الحية، حيث يستخدام آلياتهِ الكيميائية لإبقاء نفسهِ حياً، وقد يتكاثر بدقة أو بطفرات)، فهذه الخاصية مكنت الفايروسات على التغير بأشكال مختلفة عند الشخص المصاب التي يصعب معها العلاج احياناً، وتسبب الفايروسات العديد من الالتهابات، فضلا عن بعض الأمراض قد تكون نادرة (الرباط،2020، 62).

تتضمن سلالات كورونا (كورونا ألفا، وكورونا بيتا، وكورونا غاما، وكورونا دلتا)، تعد الخفافيش والطيور (الفقريات الطائرة ذات الدم الحار) المضيف المثالي للمصدر الجيني لهذا الفيروس، والخفافيش مضيف لفيروسات كورونا ألفا وبيتا والطيور لفيروس كورونا غاما ودلتا لذا تعد بيئة مناسبة لدعم وتطور فايروس كورونا وتطوره وانتشاره (زينل ،2020، 46).

2- أعراض فأيروس كورونا: تشمل الإعراض الأكثر شيوعا لمرض فايروس كورونا هي الحمى والإرهاق والسعال الجاف، حين يعاني بعض المصابين من الآلام والأوجاع، واحتقان الأنف، أو الرشح أو ألم الحلق أو الإسهال، وعادةً ما تكون هذه الأعراض خفيفة وتبدأ تدريجياً في اشتدادها على المريض المصاب، ويصاب بعض الناس بالعدوى دون أن تظهر عليهم أي أعراض ودون أن يشعروا بالمرض، ويتعافى معظم الأشخاص أي ما يقارب 80 % من المرضى دون الحاجة إلى علاج خاص، وتزداد احتمالات إصابة المسنين والأشخاص المصابين بمشكلات طبية أساسية مثل (أصحاب الأمراض المزمنة) أي ارتفاع ضغط الدم وداء السكري، لذا ينبغي على الاشخاص الذين يعانون من الحمى والسعال وصعوبة التنفس التماس الرعاية الطبية فوراً (الموصلي،2020، 24).

رابعا- واقع الإيرادات العامة في العراق للمدة 2010-2021. تشتمل طبيعة الموازنة العامة على تنويع الإيرادات العامة، إلا أن الواقع في العراق يدل على هيمنه احد مصادر الإيرادات على حساب تدني المصادر الأخرى لتمويل إيرادات الموازنة العامة الاتحادية، وهو ما يعني تباين مساهمة مصادر الإيرادات في تمويل الموازنة، وجاء ذلك إثر غياب السياسات والاستراتيجيات لتنويع مصادر الإيرادات وضعف التنسيق والتوافق بين الموازنة العامة وخطط التنمية، إذ باتت تشكل الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى نسبة ضئيلة جداً من إجمالي الإيرادات العامة نتيجة للجمود وعدم كفاءة النظام الضريبي في العراق، إذ اعتمد على نظام مالي قديم وعدم كفاءة الجهاز الإداري في تخمين الضرائب وجبايتها واتساع التهرب الضريبي الذي نتج عنه الأضرار بالخزينة العامة للدولة، ومن جانب اخر الاعفاءات الضريبية التي منحت إلى القطاعات الرائدة في الاقتصاد العراقي بهدف دعم مشاريع الاستثمار ورفع مستوى الاستثمار الخاص ولكن لم يفلح ذلك ولم تتحقق الأهداف المطلوبة بسبب عدم توافر البيئة الاستثمارية الملائمة (الوائلي واخرون،2017، 6).

تضم موازنة العراق الاتحادية أشكالا من الإيرادات العامة المتأتية من المصادر الطبيعية مثل (النفط والغاز والكبريت والفوسفات) أو المتأتية من المصادر السيادية والمتمثلة ب (الضرائب والرسوم)، وبعد عام 2003 ظهر نوع من الإيرادات العامة التي تمول الموازنة العامة الاتحادية وهو الدين

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الحادية والعشرون / العدد 78/ شهر ايلول/ سنة 2023
تاريخ استلام البحث/2022/10/9 تاريخ قبول النشر/2022/10/20
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.14

الخارجي والدين الداخلي (الزبيدي،2015، 95). ولغرض الوقوف على مصادر الإيرادات العامة واتجاهاتها في الموازنة العراقية وحسب تصنيف البنك المركزي العراقي الذي يصنفها إلى ثلاث مجاميع :-

1 - الإيرادات النفطية: تشكل الإيرادات النفطية مصدرا مهما لتمويل الموازنة العامة الاتحادية العراقية وفي تحقيق الاستثمار الحكومي في البنى الارتكازية فضلاً عن تحقيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية، وينعكس تأثير تذبذب أسعار النفط والإيرادات النفطية على النشاط الاقتصادي العراقي برمته كونه الممول الأبرز من حيث الإيرادات للموازنة العامة الاتحادية(وشكه،2015، 105).

وتمثل العوائد المالية النفطية أهم إيرادات الدولة العراقية إذ تشكل النسبة الاكبر من مصادر تمويل الموازنة، ويمكن توضيح تطور الإيرادات النفطية واتجاهاتها في الموازنة العامة من خلال الاستعانة بالجدول الآتي :

جدول (1) نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة للمدة (2010-2021) مليون دينار.

السنوات	أجمالي الإيرادات العامة (1)	الإيرادات النفطية (2)	معدل النمو % (3)	نسبة % 2:1(4)
2010	68,079,444	66,819,670	----	98.1
2011	99,998,776	98,090,214	46.8	98
2012	119,466,403	116,597,076	18.8	97.5
2013	113,767,395	110,677,542	(5.07)	97.2
2014	105,386,623	97,072,410	(12.2)	92.1
2015	66,470,252	51,312,621	(47.1)	77.1
2016	54,409,270	44,267,063	(13.7)	81.3
2017	77,335,955	65,071,929	47	84.1
2018	106,569,834	95,619,820	46.9	89.7
2019	107,566,995	99,216,318	3.8	92.2
2020	63,199,689	54,448,514	(45.1)	86.2
2021	109,081,464	95,275,298	75	87.3
متوسط معدل النمو			6	

المصدر: - بيانات البنك المركزي العراقي الاحصائية السنوية للسنوات (2010_2021).
- () اشارة السالب بالجدول.

يعكس الجدول (1) تطور هذه الإيرادات النفطية ودورها في تمويل الموازنات العراقية للمدة الزمنية (2010-2021)، إذ بلغت الإيرادات النفطية عام 2010 (66,819,670) مليون ديناراً بنسبة (98.1%) من إجمالي الإيرادات العامة البالغة (68,079,444) مليون ديناراً، وارتفعت عام 2012 إلى (116,597,076) مليون ديناراً ارتفاعا مستمراً عن العام السابق وبمعدل نمو (18.8%) وشكلت ما نسبته (97.5%) من إجمالي الإيرادات العامة البالغة (119,466,403) مليون ديناراً وكان سبب ارتفاعها ارتفاع أسعار النفط الخام، أما في عام 2015 الذي حقق انخفاضاً في الإيرادات النفطية عن العام السابق بمعدل نمو سالب بلغ (47.1-%) بلغت الإيرادات النفطية (51,321,621)مليون ديناراً

تاريخ استلام البحث/2022/10/9 تاريخ قبول النشر/2022/10/20
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.14

ما نسبته (77,1%) من إجمالي الإيرادات العامة والبالغة قيمتها (66,470,252) مليون ديناراً، والسبب في ذلك سوء الأوضاع الأمنية وسيطرة داعش على الموصل وصلاح الدين والانبار وانخفاض كميات النفط المصدرة فضلاً عن انخفاض أسعار النفط الخام إلى النصف تقريباً حتى وصل دون 40 دولاراً للبرميل، وفي عام 2016 وصلت الإيرادات النفطية إلى (44,267,063) مليون ديناراً وبمعدل نمو سالب بلغ (13.7-%) وبنسبة بلغت (81.3%) من اجمالي الإيرادات العامة البالغة (54,409,270) مليون ديناراً، وفي السنوات اللاحقة بدأت الإيرادات النفطية في الارتفاع بسبب تحسن الوضع الأمني وعودة الحقول النفطية إلى التصدير بنسبة قليلة وذلك لتدمر المنشآت النفطية مثل مصفى بيجي. بينما بلغت عام2017 (65,071,929) مليون ديناراً وبمعدل نمو (47%) عن السنة السابقة، واستمرت بالارتفاع لتشهد عام 2019 تزايدا بلغ (99,216,318) مليون ديناراً وبمعدل نمو(3.8%) عن السنوات السابقة ونسبة (92.2%) من إجمالي الإيرادات العامة البالغة حوالي (107,566,995)مليون ديناراً، وانخفضت عام 2020 بأرقام قياسية بسبب جائحة كورونا وتوقف الاقتصاد العالمي عن العمل بلغت قيمتها (54,448,514) مليون ديناراً بمعدل نمو سنوي سالب (45.1- %) بنسبة مقدارها (86.2%) من إجمالي الإيرادات العامة البالغة (63,199,464) مليون ديناراً، ليشهد العام2021 ارتفاع أسعار النفط الخام بسبب رفع قيود جائحة كورونا وزيادة الطلب العالمي على النفط الخام لترتفع قيمة الإيرادات النفطية إلى (95,275,298) مليون ديناراً بمعدل نمو سنوي بلغ (74.2%) بنسبة بلغت (87.2%)من إجمالي الإيرادات البالغة قيمتها (109,199,689) مليون ديناراً.

من خلال بيانات إجمالي الإيرادات العامة والإيرادات النفطية يمكن القول: أن الموازنة العامة الاتحادية في العراق تعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية، وفي حالة حدوث أية أزمة في العالم فسوف تؤثر على أسعار النفط أو حدوث أزمة داخل العراق فأن الإيرادات ستتأثر بشكل كبير، ذلك لاعتماد الموازنات العراقية على الإيرادات النفطية بشكل شبه كامل التي بلغت اعلى نسبة مساهمة لها إلى اجمالي الإيرادات العامة (98.1%) عام 2010 وأدنى نسبة مساهمة (77.1%) عام 2016، وبالرغم من ذلك لم يستثمر العراق تلك الإيرادات بالاتجاه الصحيح وبقى يعاني من سوء الخدمات وارتفاع نسبة البطالة وزيادة معدلات الفقر.

تاريخ استلام البحث/2022/10/9 تاريخ قبول النشر/2022/10/20
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.14

شكل (1) الإيرادات النفطية و الإيرادات العامة في العراق للمدة (2010-2021).

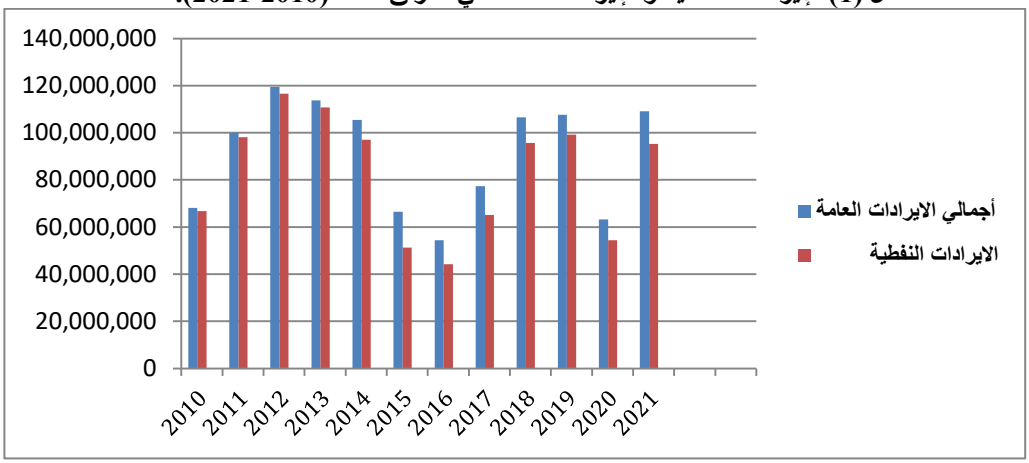

المصدر :- رُسم بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

2- الإيرادات الضريبية: تشتمل الإيرادات الضريبية في العراق كلاً من الضرائب على الدخول والأرباح والثروات المكونة من :(ضريبية التراكم، وضريبة العقار، والضرائب على الارض الزراعية) والضرائب والرسوم السلعية ومنها: رسوم الصادرات والواردات الكمركية والرسوم الأخرى التي تفرض على المعاملات والتجارة الخارجية (عبد الحسين، حسن،2018، 38). ويمكن توضيح تطور الإيرادات الضريبية ودورها في تمويل الموازنات العراقية للمدة (2010-2021) من خلال الجدول (2) :-

جدول (2) نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة للمدة (2010-2021) مليون دينار.

السنوات	أجمالي الإيرادات العامة (1)	الإيرادات الضريبية (2)	معدل النمو %(3)	نسبة 1:2 % (4)
2010	68,079,444	1,532,438	-----	2,6
2011	99,998,776	1,783,593	16,4	1,8
2012	119,466,403	2,633,357	47,6	2,2
2013	113,767,395	2,876,856	9,2	2,5
2014	105,386,623	1,885,127	(34,8)	1,8
2015	66,470,252	2,015,010	6,9	3,03
2016	54,409,270	3,861,896	91,7	7,09
2017	77,335,955	6,298,272	63,08	8,1
2018	106,569,834	5,686,211	(9.7)	5,3
2019	107,566,995	4,014,531	(29,4)	3,7
2020	63,199,689	4,718,190	17.5	7.5
2021	109,199,464	4,536,242	(3.9)	4.1
متوسط معدل النمو			15.9	

المصدر : - بيانات البنك المركزي العراقي الاحصائية السنوية للسنوات (2010_2021).
- () أشاره السالب بالجدول.

تاريخ استلام البحث/2022/10/9 تاريخ قبول النشر/2022/10/20
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.14

يتضح من الجدول السابق أن مساهمة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة قليلة جداً بسبب النظام الضريبي في العراق إذ بلغت في عام 2010 (1,532,438) مليون ديناراً ونسبة مساهمتها إلى اجمالي الإيرادات (2.6%) وبدأت بالارتفاع في السنوات اللاحقة وبنسبة قليلة جداً بلغت عام 2013 (2,876,856) مليون ديناراً بمعدل نمو (9.2%) عن سابقتها، وشكلت ما نسبته حوالي (2.5%) من إجمالي الإيرادات البالغة (113,767,395)مليون ديناراً ومع نمو الإيرادات الضريبية نلاحظ شبه ثبات نسبة مساهمتها من اجمالي الإيرادات ويعود ذلك إلى زيادة الإيرادات النفطية بمستوى أعلى من الزيادة في الضرائب، لتبدأ الإيرادات الضريبية بعدها عام 2014 بالانخفاض وبلغت (1,885,127) مليون ديناراً بمعدل نمو سالب (34.5- %) عن العام السابق، في السنوات اللاحقة ازدادت بنسبة قليلة جداً إذ بلغت عام 2015 (2,015,010) مليون ديناراً وبمعدل نمو (6.9%) ونسبة (3%) من إجمالي الإيرادات البالغة(66,470,252) مليون ديناراً، ولأجل تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية قامت الحكومة باستقطاع (5%) من رواتب الموظفين والمتقاعدين لغرض زيادة الإيرادات الضريبية من أجل تغطية تكاليف الحرب ضد تنظيم داعش، إذ بلغت عام 2017 (6,298,272) مليون ديناراً وبمعدل نمو (63%) ما نسبته (8.1%) من اجمالي الإيرادات البالغة(77,335,955) مليون ديناراً وهي أعلى نسبة للإيرادات الضريبية خلال مدة الدراسة، لتنخفض في السنوات اللاحقة، وفي عام 2019 بلغت (4,014,531) مليون ديناراً بمعدل نمو سالب عن السنة السابقة وبنسبة (3.7%) من اجمالي الإيرادات والبالغة (107,566,995) مليون ديناراً، وفي عام 2020 ارتفعت الإيرادات الضريبية إلى (4,718,190) مليون ديناراً وبمعدل نمو سنوي (17.5%) وبنسبة (7.4%) من اجمالي الإيرادات (63,199,464) مليون ديناراً بسبب سعي الحكومة إلى زيادتها وتخفيف حدة الانخفاض في الإيرادات النفطية بسبب الجائحة، لتعاود الانخفاض عام 2021 فبلغت قيمتها (4,536,242) مليون ديناراً وبمعدل نمو سالب (29.4- %) بنسبة (3.7%) من إجمالي الإيرادات البالغة (109,199,689) مليون ديناراً وبلغ متوسط معدل النمو (15.9%) للمدة (2010-2021). ويمكن القول إن انخفاض الإيرادات الضريبية بشكل كبير جدا يعود إلى الاعتماد على الإيرادات النفطية بسبب سوء إدارة الدولة فضلاً عن الضعف في تطبيق القوانين الضريبية وكثرة التهرب الضريبي، ومن جانب آخر هيمنة القطاع العام على الاقتصاد العراقي وضعف مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية والأساسية(صالح، نايف،2018، 247).

تاريخ استلام البحث/2022/10/9 تاريخ قبول النشر/2022/10/20
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.14

شكل (2) الإيرادات الضريبية و الإيرادات العامة في العراق للمدة(2010-2021).

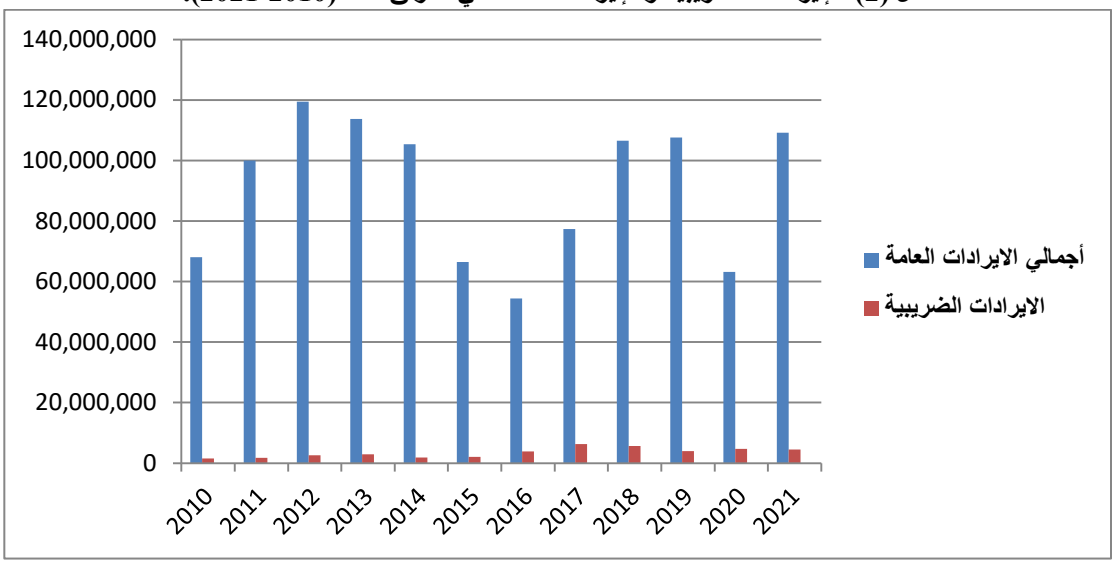

المصدر:- رُسم بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

3- الإيرادات الأخرى: تتضمن هذه الفقرة مصادر الإيرادات العامة غير الإيرادات النفطية والإيرادات الضريبية والتي تتضمن كلاً من الرسوم وإيرادات أملاك الدولة وخدمات دوائر الدولة والمنح والإعانات وغيرها من الإيرادات الأخرى (عبد الحسن، حسين، 2018، 41). ويمكن توضيح تطور هذه الإيرادات ودورها في تمويل الموازنات العراقية للمدة (2010-2021) من خلال الجدول(3) .

جدول (3) نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى إلى الإيرادات العامة للمدة (2010-2021) مليون دينار.

السنوات	أجمالي الإيرادات العامة (1)	الإيرادات الأخرى (2)	معدل النمو % (3)	نسبة% (4)1:2
2010	68,079,444	1,169,009		1,7
2011	99,998,776	124,969	(89,3)	0,12
2012	119,466,403	235,970	88,8	0,19
2013	113,767,395	212,997	(9,7)	0,18
2014	105,386,623	6,429,086	2918,3	6,10
2015	66,470,252	13,142,621	104,4	19,7
2016	54,409,270	6,280,311	(52.2)	11,5
2017	77,335,955	5,965,754	(5)	7,7
2018	106,569,834	5,263,803	(11,8)	4,9
2019	107,566,995	4,336,146	(17,6)	4,03
2020	63,199,689	4,032,985	(7)	6.4
2021	109,199,464	9,274,924	130	8.5
متوسط معدل النمو			3066.5	

المصدر: - بيانات البنك المركزي العراقي الاحصائية السنوية للسنوات (2010_2021). – () أشاره السالب بالجدول.

تاريخ استلام البحث/2022/10/9 تاريخ قبول النشر/2022/10/20
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.14

يتضح من الجدول السابق أن الإيرادات الأخرى في عام 2010 بلغت (1,169,009) مليون ديناراً وبنسبة (1.7%)من اجمالي الإيرادات البالغة حوالي (68,079,444)مليون ديناراً ويلاحظ أن نسبة مساهمتها قليلة جدا بسبب ضعف القوانين الحكومية في فرض الرسوم على السلع المستوردة، وبعدها شهدات الإيرادات الأخرى انخفاضاً حاداً في عام 2011 بلغت (124,969) مليون ديناراً بمعدل نمو سالب (89.3 %-) ما نسبته (0.2%) من اجمالي الإيرادات البالغة (113,767,395) مليون ديناراً، لتشهد الإيرادات الأخرى ارتفاعاً جيداً في السنوات اللاحقة ويعود الارتفاع إلى انخفاض الإيرادات النفطية بسبب انخفاض أسعارها وقيام الحكومة بالبحث عن مصادر أخرى قد تخفف من حدة العجز الحاصل في الموازنة العامة، لتعود بعدها إلى الانخفاض بوتيرة متسارعة إذ انخفضت إلى (6,280,311) مليون ديناراً عام 2016 وبمعدل نمو سالب (52.5%-) وبنسبة (11.5%) من إجمالي الإيرادات البالغة (54,409,270) مليون ديناراً، واستمر الانخفاض في السنوات اللاحقة حتى بلغت عام2020 (4,032,985) مليون ديناراً وبمعدل نمو سالب عن سابقتها (7%-) وبنسبة (6.4%) من اجمالي الإيرادات البالغة (107,566,995) مليون ديناراً، وفي عام 2021 ارتفعت الإيرادات الأخرى إلى (9,274,924) مليون ديناراً بمعدل نمو (130%) وبنسبة (8.5%) من إجمالي الإيرادات العامة البالغة قيمتها (9,274,924) مليون ديناراً، فسجلت أعلى معدل نمو عام 2014 بمعدل (2,918.3%) بينما كان أدنى معدل نمو عام 2016 بمعدل نمو(52.2%-) ومتوسط معدل النمو للمدة (2010- 2021)، وهذا يشير إلى مدى تأثرها بالإيرادات النفطية وسياسة الدولة المتبعة كون الاقتصاد العراقي يعاني من ضعف نشاط القطاع الخاص وسوء استثمار أملاك الدولة وأصولها المالية وهو ما يؤدي إلى ضعف مساهمة الإيرادات الأخرى كجزء من مصادر الإيرادات العامة في الموازنة العراقية.

شكل (3) الإيرادات الأخرى و الإيرادات العامة في العراق للمدة (2010-2021).

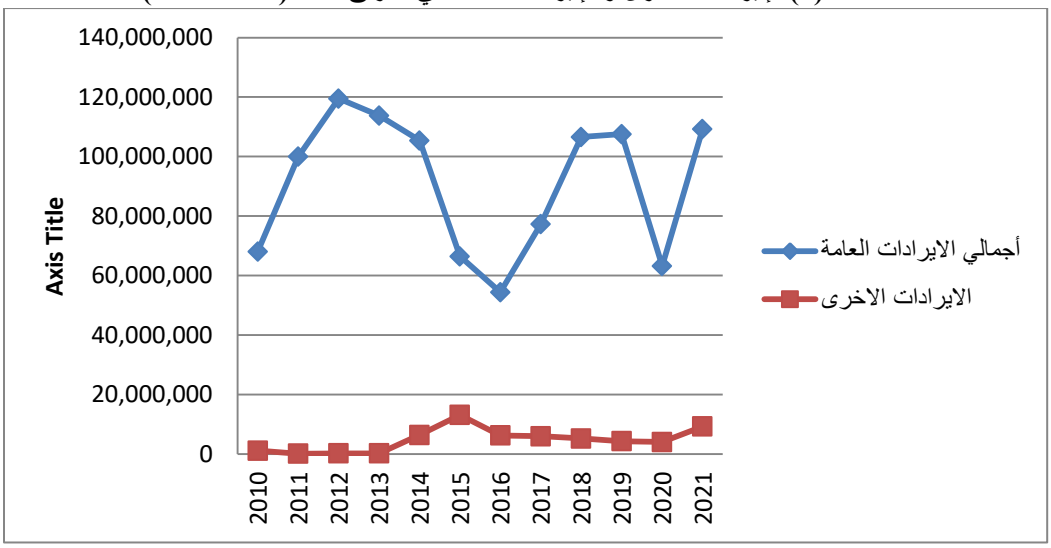

المصدر:- رُسم الشكل بالاعتماد على بيانات جدول (3) .

تاريخ استلام البحث/2022/10/9 تاريخ قبول النشر/2022/10/20
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.14

الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات

1- من أبرز تداعيات جائحة كورونا على واقع الاقتصاد العراقي أنها برهنت ضعف النظم الصحية والاقتصادية وأثبتت انها غير قادر على استيعاب مثل هكذا أزمة واحتوائها،

2- في ظل جائحة كورونا والظروف الاستثنائية التي مرَّ بها العراق، لم يتم إقرار قانون الموازنة العامة واستبداله بقانون الاقتراض الداخلي لعام 2020.

3- إن اعتماد العراق على النفط مصدراً أساسياً لتمويل الإيرادات العامة جعله عرضة للصدمات التي يتعرض لها القطاع النفطي.

4- أن الارتفاع الكبير في أسعار النفط وزيادة القدرة الانتاجية والتصدير أدى إلى نمو كبير في العوائد النفطية ومن ثم عوائد الموازنة العامة الاتحادية، وقد أدى هذا إلى بروز مشكلة كيفية إدارة تلك الموارد المالية بسبب انخفاض كفاءة إدارة المال العام من قبل الحكومة.

التوصيات:

1- لابد من معالجة مواطن الضعف في النظم الصحية والاقتصادية بعد التعافي من أزمة جائحة كورونا، وتحسين الآفاق المستقبلية للعراق على المدى الطويل كونه من الدول المتأثرة بالأزمات المتعددة (الصحية، والمالية).

2- الإفادة من رؤوس الأموال الفائضة عن حاجة الموازنة العامة والعمل على استثمارها داخل البلد وتقيد استثمارها خارج البلد وإتاحة فرصٍ للاستثمار المحلي وإشراك القطاع العام والخاص وتشريع قانون يدعم القطاع الخاص، والدفع باتجاه العمل في القطاع الخاص وتخفيف كاهل الدولة في تبني الوظائف الحكومية.

3- تبني استراتيجية التحول من الاقتصاد الأحادي الجانب إلى اقتصاد متنوع ومتعدد مصادر الإيرادات ، وهذا يحتاج إلى وجود مؤسسات جيدة عالية الكفاءة والنزاهة في وضع الخطط والسياسات لتحقيق هذا التحول، فضلاً عن التدخل الحكومي والإسناد المباشر في عملية التنويع.

المصادر:

1- البرعي، عزت عبد الحميد، (2005)، مبادئ الاقتصاد المالي، المالية العامة، الطبعة الولاء للطبع والتوزيع، مصر.

2- الجميل، سرمد كوكب، (2008)، الموازنة العامة للدولة مشاركة وشفافية ومساءلة، الطبعة الأولى، دار أبن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

3- الخطيب، خالد شحاذة، شامية، أحمد زهير، (2016)، أسس المالية العامة، دار الوائل للطباعة والنشروالتوزيع، الطبعة الثالثة، الاردن.

4- خوشنار، صباح صابر محمد، (2012)، الموازنة دراسة تحليلية عامة في العراق مع الاشارة إلى إقليم كردستان العراق، الطبعة الأولى، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية.

تاريخ استلام البحث/2022/10/9 تاريخ قبول النشر/2022/10/20
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.14

5- العامري، سعود جأيد مشكور، الحلو، عقيل حميد جابر، (2020)، مدخل معاصر في علم المالية العامة، الطبعة الثانية، دارالمناهج للنشر والتوزيع، بغداد، العراق.
6- عباس، محرزي محمد، (2005)، أقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عنكوب، الجزائر.
7- المهأيني، محمد خالد، الخطيب، خالد شحادة، (2013)، المالية العامة، منشورات جامعة دمشق، سوريا.
8- الموصلي، مظفر أحمد، (2020)، الكورونا – الوقأية والعلاج بالنباتات الطبية، دار المعتز للنشر والتوزيع، العراق.
9- ناشد، سوزي عدلي، (2000)، الوجيز في المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديد للنشر، السكندرية، مصر.

الرسائل والاطاريح:

1- البخيتأوي، حسين مهجر فرج، 2011، (تقيم فاعلية الموازنة العامة في العراق طبقاً لمعاير الكفاءة والعدالة للمدة 2003-2009)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق.
2- دردري، لحسن، 2014، (سياسة الموازنة العامة في علاج عجز الموازنة العامة للدولة – دراسة مقارنة الجزائر- تونس)، أطروحة دكتوراء، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
3- الدعمي، زينب جبار عبد الحسين، 2018، (إنتاجية الانفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
4- الدليمي، جمال فالح علي، 2010، (الضوابط الدستورية والقانونية للرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة من باب الإيرادات)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الاردن.
5- الزبيدي، شيماء فاضل محمد، 2015، (الأفاق المستقبلية لموازنة العراق الاتحادية في ظل تنوع مصادر الدخل)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، بغداد
6- زينل، ارسان مصطفي كمال صبغة الله، 2020، (صياغة سيناريو أستراتيجية لإدارة الامن الصحي فأيروس كورونا "كورونا-19 إنموذجأ- دراسة ميدانية في دائرة صحة كركوك، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، صلاح الدين.
7- الشلة ،علاء محمد عبد الحسين ،2005،(محددات الإيرادات العامة في فلسطين)، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، نابلس ،فلسطين .
8- صبرينة، كردودي، 2014، (ترشيد الانفاق العام ودورة في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي)، أطروحة دكتوراء، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

تاريخ استلام البحث/2022/10/9 تاريخ قبول النشر/2022/10/20
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.14

9- علوش، جعفر باقر محمود، كاظم، مروة واسط، بيان أثر الموازنة العامة على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة(1980-2011) باستخدام تحليل السببية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد17، العراق، 2015.
10- وشكة، حيدر شلب، 2015، (إيرادات النفط في العراق وإمكانية استخدامها في التنويع الاقتصادي)، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، بغداد.

المجلات والبحوث المنشورة:

1- البنك المركزي العراقي، بيانات الإيرادات العامة 2010-2021.
2- عبد الحسين، زين العابدين محمد، حسن، صادق علي، الاقتصاد العراقي، بعد عام 2003- دراسة في واقع واستراتيجيات المستقبل، مركز الرافدين للحوار، بيروت، لبنان، 2018.
3- عبد الحليم، صفوان قصي، محمود، حسين شاكر، العلاقة بين تقديرات الموازنة العامة الاتحادية والتنفيذ الفعلي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد 13، العدد 43، العراق، 2018 .
4- العدوان، خالد عيسى، الشرعة، محمد كنوش، الابعاد السياسية للموازنة العامة للدولة، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 41، العدد 3، الاردن، 2014.
5- محمد، علي جمال، جمال، بن قرين، دور الموازنة الصفرية في تحقيق الشفافية وضبط الإنفاق العادم، دراسة حالة الامارات، مجلة النور للدراسات الاقتصادية، مجلد 05، العدد 02، الامارات، 2019.
6- الوائلي، أحمد عبدالله، عبد العالي، مصطفى حسين، موازنة العراق الاتحادية بين الاختلالات وإمكانية إصلاحها- أستراتيجية مستقبلية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد27، العراق، 2017.